الإسهامات في بناء دالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي خلال القرن العشرين

عبدالمالك محمود العيساوي[i]

عامر يوسف العتوم[ii]

تاريخ الاستلام
2022/7/23

تاريخ القبول
2022/8/31

الملخص:

في هذه الورقة البحثية تم تقويم الإسهامات في بناء دالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي خلال القرن العشرين، وذلك بهدف إظهار الاتجاه الفكري لتلك الإسهامات بقدر تعلق الأمر في صياغة ومعنى هذه الدالة من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال دراسة غير مُقَارِنة، ومن خلال الاقتصار على الأدب الاقتصادي الإسلامي المقدم باللغة الإنجليزية. وبناءً عليه، تم تعريف اقتصاديات الاستهلاك من منظور علم الاقتصاد، ومناقشة مكونات وحجم سلة الإنفاق الاستهلاكي الكلي من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي، وكذلك مناقشة الخلاف حول مقدار الميل الحدي للإنفاق الاستهلاكي الكلي في ظل نظام اقتصادي إسلامي، وتم أيضاً العمل على استعراض أهم الملاحظات التي تضمنها الأدب الاقتصادي الإسلامي حول تلك المحاولات التي تم تقديمها لصياغة هذه الدالة.

الكلمات الدالة: الاقتصاد، الاقتصاد الإسلامي، دالة الإنفاق الاستهلاك الكلي.

[i] جامعة اليرموك
[ii] جامعة اليرموك

The Contributions Towards a Macro-Consumption Expenditure Function from the Islamic Economy Perspective During the 20th Century

Abstract:

The aim of this non-comparative research paper which is limited to Islamic economic literature presented in English is to evaluate the Islamic economic literature regarding the formulation of macro-consumption expenditure function during the twentieth century, to show the intellectual direction of these contributions as far as the formulation and meaning of this function is concerned from the perspective of the Islamic economic system. Accordingly, the "economics of consumption" was defined from the perspective of economics science, and the components and size of the basket of macro-consumption expenditure, as well as the dispute about the size of the marginal propensity for macro-consumption expenditure function under an Islamic economic system, were discussed. Also, the paper reviewed and highlighted the most important observations, discussions, and critics in the Islamic economic literature about such attempts to formulate the macro-consumption expenditure function from the perspective of the Islamic economic system.

Keywords: Economics, Islamic economics, macro-consumption expenditure function.

1. المقدمة:

لقد اعتنى الإنسان منذ بدء الخليقة بتلبية احتياجاته كافة، حيث تتطور هذا الاعتناء مع تطور المجتمع البشري. إن ازدياد الاجتماع البشري عدداً وتطوره طريقةً دفع به ليفكر في الكيفية التي يزيد من خلالها قدر رفاه هذا التجمع الإنساني، وفي سبيل ذلك لا مفر من البحث في قياس نشاطه الاقتصادي الكلي. وبناءً عليه، يمكن القول بأن هناك أهمية بالغة تجاه التنظير الاقتصادي الكلي لما له من دور في معرفة اتجاه النشاط الاقتصادي لأي اجتماع إنساني ومدى انسجام واتساق ذلك الاتجاه مع أهداف ومقاصد رؤيته التي يؤمن بها. إنّ هذه الورقة البحثية هي محاولة لتقويم الأدب الاقتصادي الإسلامي حول دالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي خلال القرن العشرين، وذلك بهدف إظهار الاتجاه الفكري لتلك الإسهامات بقدر تعلق الأمر بصياغة هذه الدالة. وعليه، فإنّ سؤال ومشكلة الدراسة:

«ما هو الاتجاه الفكري في بناء دالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي خلال القرن العشرين؟».

إن أهمية هذه الدراسة تتمثل في أنّها تمثل جهداً ضرورياً لإنعام النظر في الجهود المبذولة في التنظير الاقتصادي بشكل عام والتنظير الاقتصادي للإنفاق الاستهلاكي الكلي بشكل خاص، ومحاولةً لإثبات وإظهار تلك الجهود القيمة في محاولتها لبناء النظرية الاقتصادية من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي، وذلك إسهاماً في توظيف واستمرار تلك الجهود. إنّ علم الاقتصاد الإسلامي دخل مرحلةً تتطلب اتباع أسلوب متكامل ونقدي سواء كان ذلك على صعيد النظرية أو على صعيد التطبيق من أجل المزيد من الاصطفاء لتنقية النظرية وتطوير آفاق التطبيق.

وبناءً عليه يمكن إيجاز أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

(١) المساهمة في جهود التنظير الاقتصادي الكلي من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي.

(٢) الحاجة إلى الوقوف على ذلك التباين والاختلاف في الأدب الاقتصادي الإسلامي المتعلق بصياغة دالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي خلال القرن العشرين.

(٣) إظهار تلك الإسهامات المتناثرة بين ثنايا الأدب الاقتصادي الإسلامي، وكذلك العمل على إظهار الكثير من الإسهامات التي غالباً ما تَستَتِرُ وتتلاشى ضمن الدراسات المُقَارِنة بقدر تعلقها بصياغة دالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي.

(٤) إن التركيز على الأدب الاقتصادي الإسلامي المتعلق بصياغة دالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي سيعمل على إظهارها بشيء من الشمول والعمق، وهذا بدوره سيعطي فرصةً للباحثين من أجل الإطلاع عليها وبما يمهد الطريق للمزيد من الدراسات نحو البناء النظري لها.

(٥) إثبات وإظهار الجهود العلمية التي قدمت في الأدب الاقتصادي الإسلامي على مدى القرن العشرين والمتعلقة بموضوع هذه الدراسة، والعمل على تفعيلها وعدم إهدار جهود فترةٍ مهمة في تاريخ نشوء هذا العلم. والعمل كذلك على معالجة حجم القصور البالغ في التوظيف والاستفادة من هذا الأدب الاقتصادي.

وبناءً عليه، ستقوم هذه الدراسة بالعمل على بيان الاتجاه الفكري في الأدب الاقتصادي الإسلامي خلال القرن العشرين بقدر تعلقه بصياغة دالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي. ونظراً للصعوبة البالغةً في رصد الاتجاه الفكري في ذلك الأدب الاقتصادي حول موضوع هذه الدراسة على مستوى الأَعْلَام، فمما لا شك فيه من أن منهج بحث الأعلام لا يناسب موضوع هذه الدراسة، وبناءً عليه، فقد تم اختيار منهج الدراسة والبحث القائم على مستوى الأفكار كنهج أكثر نفعاً وثمرةً في بحث موضوع هذه الدراسة. كما إن المنهج الذي ستعتمد عليه هذه الدراسة في بحث موضوعاتها هو المنهج الوصفي، حيث سيتم في هذه الدراسة تقويم الاتجاه الفكري لإسهامات الباحثين خلال القرن العشرين بقدر تعلق ذلك بموضوع هذه الدراسة. وبالإضافة إلى ذلك، إنّ هذه الدراسة تأخذ أحكام نظريات الفقه الاقتصادي الإسلامي دون أن تشغل نفسها بأدلتها الفقهية، بل ستعمل على بحث معانيها وآثارها الاقتصادية. وبعبارة أخرى، فإنّ هذه الدراسة تفترض بأنّ أحكام نظريات الفقه الاقتصادي التي تشكل بمجملها بناء النظام الاقتصادي الإسلامي معطاة في هذه الدراسة. وهنا نود أن نؤكد على أنّ مهمة الباحث في علم النظام الاقتصادي الإسلامي وبالرغم من كونها مهمة شاقة إلا إنّها ليست في وضع النظام الاقتصادي الإسلامي "في الاسلام فهذا امر قد تكفل الله عز وجل به لأنّ الاسلام دين من عند الله وليس من وضع البشر ومبادئه وأصوله من عند الله عز وجل لا يعتريها تغيير ولا تبديل" (الحمد، ١٩٨٢، ص ٧)، وإنّما يتجلى دور الباحث في علم النظام الاقتصادي الاسلامي في استخدام لغة علم الاقتصاد وأدواته في تحليل هذا النظام وبيان معانيه الاقتصادية.

2. حصر أدبيات اقتصاديات الاستهلاك من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي:

نحن معنيون في هذه الدراسة فقط بالأدب الاقتصادي الذي قدم باللغة الإنجليزية والمتعلق باقتصاديات الاستهلاك من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي. وبالنظر للعدد المحدود نسبياً لهذه الأدبيات سيتم ذكرها وفقاً لظهورها التاريخي، ودون الاقتصار على الأدبيات التي اقتصرت على معالجة دالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي. إنّ حصر الأدبيات وفقاً لظهورها تاريخياً لا يعني بحال من الأحوال تعبيراً عن مستوى جودة أو قوة تلك الدراسات. ونظراً لاستحالة الجزم بأنّ هذه الأدبيات هي جميع ما قدم في موضوع الاستهلاك من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي خلال القرن العشرين إلا إنّنا يمكن أنْ نقول باطمئنان بأنها تشكل أهم وأغلب إن لم يكن جميع ما كتب حول هذا الموضوع.

لقد كانت البداية مع قحف في العام ١٩٨٠م مع ورقته البحثية «مساهمة في نظرية سلوك المستهلك في مجتمع إسلامي» (Kahf, 1980). كما استخدم مَكْيرجي في ذات العام دالة استهلاك كلية تناسبية (proportional) بسيطة ضمن ورقته البحثية «نموذج كلي لنظام الضرائب الإسلامي» (Mukerji, 1980). وفي عام ١٩٨١م قدم متولي إحدى المحاولات في سياق موضوع النظرية الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الإسلامي ضمن كتابه الموسوم بـ «النماذج الاقتصادية الكلية للشريعة الإسلامية»، حيث تضمن كتابه محاولةً لصياغة دالة الاستهلاك الكلية من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي (Metwally, 1981). كما ضمن قحف عام ١٩٨٢م في ورقته البحثية «دوال الادخار والاستثمار في نظام اقتصادي إسلامي ثنائي القطاعات» علاقةً لدالة الاستهلاك (Kahf, 1982). وفي العام ١٩٨٣م استخدم تشودري صياغةً معتادة لدالة الاستهلاك الكلية ضمن ورقته البحثية «العلاقات الاقتصادية الكلية في النظام الاقتصادي الإسلامي» التي نشرت ضمن كتابه بعنوان «مساهمات في النظرية الاقتصادية الإسلامية: دراسة في الاقتصاد الاجتماعي (Choudhury, 1986). وأمّا في عام ١٩٨٤م قدم محمد فهيم خان ورقته البحثية «دالة الاستهلاك الكلي في إطار إسلامي»، وتعتبر هذه الورقة البحثية أحد أكثر الأوراق البحثية استشهاداً وتعرضها للنقد والدراسة وظهوراً في العديد من الكتب المنشورة (Khan, M. F., 1984, 1986, 1992 1995, 1997). لقد نوقشت هذه الورقة البحثية من قبل كل من تاج الدين في ملاحظاته التي نشرت في ذات العام في مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي (Tagel-Din, 1984). كما قدم كل من زبير حسن وسيد مهدي ملاحظاتهما حولها ونشرت في ذات المجلة عام ١٩٨٥م (Hasan, 1985; Mahdi, 1985). لقد قدم **منان** في كتابه «تكوين المجتمع الاقتصادي

الإسلامي: «الأبعاد الإسلامية في التحليل الاقتصادي» الذي ظهر في عام ١٩٨٤م فصلاً عن «دالة الاستهلاك: طبيعتها ونطاقها في نظام اقتصادي إسلامي» (Mannan, 1984). وشهد العام ١٩٨٥م مساهمة الأشقر الذي أجرى دراسة تجريبية على النظرية الإسلامية لسلوك المستهلك في ورقته البحثية «في النظرية الإسلامية لسلوك المستهلك: تحقيق تجريبي في دولة غير إسلامية» كتحقيق تجريبي في كيفية إنفاق المستهلك المسلم لدخله (El-Ashker, 1985). وفي العام ١٩٨٥م قدم إقبال ورقته البحثية «الزكاة والاعتدال والاستهلاك الكلي في نظام اقتصادي إسلامي» (Iqbal, 1985, 1998). لقد نوقشت هذه الورقة البحثية من قبل كل من زبير حسن ومحمد فهيم خان وقدما ملاحظاتهما عليها التي نشرت في العام ١٩٩٠م في مجلة جامعة الملك عبد العزيز في الاقتصاد الإسلامي (Hasan, 1990; Khan, M. F., 1990). لقد أشار أوصاف أحمد لورقةٍ بحثية ظهرت في العام ١٩٨٦م لم نستطع الوصول إليها في هذه الدراسة، وهي لمؤلفها صلاح الدين أحمد بعنوان «أنماط السلوك الاستهلاكي والادخار في نظام اقتصادي إسلامي»، حيث حاول بناء نموذج كلي للاستهلاك وسلوك الادخار الإسلاميين (Ahmad, 1992) [iii]. وفي عام ١٩٨٦م قدم تشودري في كتابه «مساهمات في النظرية الاقتصادية الإسلامية: دراسة في الاقتصاد الاجتماعي» فصلاً بعنوان «منهج إسلامي لنظرية طلب المستهلك» (Choudhury, 1986). كما استخدم محسن س. خان ضمن ورقته البحثية «المصرفية الإسلامية بدون فوائد: تحليل نظري» صياغةً معتادة لدالة الاستهلاك الكلية (Khan, M. S., 1986). وفي العام ١٩٨٧م قدم أوصاف احمد في ورقته البحثية «تحديد الدخل في نظام اقتصادي إسلامي» صياغةً لدالة الاستهلاك الكلية ضمن نموذجاً كلياً يشتمل على الزكاة في نظام اقتصادي إسلامي لا ربوي (Ahmad, Ausaf, 1987)، واستخدمها محمد حسين ضمن ورقته البحثية «نموذج شامل لتحديد الدخل للاقتصاد الكلي لنظام اقتصادي إسلامي» (Hussain, 1994). كما أورد محمد أنور ضمن أطروحته «نمذجة نظام اقتصادي خالي من الفائدة: دراسة في الاقتصاد الكلي والتنمية» التي نشرت في العام ١٩٨٧م صياغةً محتملة من وجهة نظره لدالة الاستهلاك الكلية، حيث أورد صياغةً لدالة الاستهلاك الكلية من منظور نظام اقتصادي خالي من الربا من خلال تعديل الصياغة الكلاسيكية

[iii] لقد ذكر أوصاف أحمد إلى المصدر التالي:

Ahmed, Salahuddin. Patterns of Consumption and Saving Behaviour in an Islamic Economy. Thought on Economics, Vol. 7, No. 1, Winter-1986.

لتوائم نظام اقتصادي خالي من الربا (Anwar, 1987). وفي العام ١٩٨٩م أورد سيد طاهر ضمن ورقته البحثية «نحو نظرية لتحديد الناتج الكلي والدخل والتفاوتات الاقتصادية في نظام اقتصادي إسلامي» محاولةً لصياغة دوال الاستهلاك الكلية في نظام اقتصادي إسلامي، والتي ظهرت مرة أخرى في العام ١٩٩٢م مع بعض التعديلات الطفيفة وعدد من الملاحظات والمناقشات لها ضمن كتاب «محاضرات في الاقتصاد الإسلامي» (Tahir, 1989, 1992). وفي ذات العام أورد زيدي ستار في ورقته البحثية «اقتصاديات خالية من الفائدة والنظام الاقتصاد الكلي الإسلامي» صياغةً محتملةً لدالة الاستهلاك في نظام اقتصادي إسلامي" (Sattar, 1989). كما ظهر في العام ١٩٩٢كتاب «قراءات في الاقتصاد الجزئي من منظور إسلامي»، حيث تضمن إعادة نشر عدد من الأوراق البحثية حول موضوع الاستهلاك إسلامياً من منظور النظرية الاقتصادية الجزئية، وهي:

- «العقلانية في النظرية الاقتصادية: تقييم نقدي» (Agil, 1992).
- «سلوك المستهلك الإسلامي» (Siddiqi, 1992).
- «نظرية الاستهلاك» (Kahf, 1992).
- «نظرية سلوك المستهلك في المنظور الإسلامي» لمحمد فهيم خان (Khan, M. F., 1992).
- «نحو أسس لنظرية إسلامية لسلوك المستهلك» (Zaman, 1992).
- «علاقة جزئية في دالة منفعة المسلم» لمحمد أنس الزرقا (Zarqa, 1992).
- «دالة الاستهلاك الكلي في إطار إسلامي: استعراض للأدب الحالي» (Ahmad, 1992).

وفي العام ١٩٩٥م قدم حامد زانجنه في ورقته البحثية «نموذج اقتصادي كلي لنظام بدون فوائد» صياغةً لدالة الاستهلاك الكلية ضمن تحليله لنموذج اقتصادي كلي خالي من الفائدة (Zangeneh, 1995). كما استخدم كل من م. عين الحسن وأحمد نعيم صديقي في العام ١٩٩٦م صياغةً بسيطة لدالة الاستهلاك الكلية في نظام اقتصادي إسلامي ضمن نموذج بسيط استخدم للإجابة على سؤال الورقة البحثية بعنوان «هل عجز الميزانية الممولة عن طريق حقوق الملكية مستقر في نظام اقتصادي خال من الفوائد؟» (Hasan, M. A. and Siddiqi, A. N., 1996). وفي عام ١٩٩٨م قدم إقبال ورقته البحثية «نظرية الاستهلاك الكلي في إطار اقتصادي إسلامي» (Iqbal, 1998). وبقي أن نشير إلى أن هناك بعض الأوراق البحثية التي قدمت خلال

القرن الواحد والعشرين، ولكنها تبقى خارج النطاق الزمني لهذه الدراسة. كما أنّ هناك مادة علمية حول الاستهلاك من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي في عدد من الكتب الاقتصادية المدرسية التي ظهرت خلال تلك الفترة. وبالرغم من ذلك، تجدر الإشارة إلى ورقة بحثية قدمها **زبير حسن** في العام ٢٠٠٥م بعنوان «معالجة الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي: تقويم» (Hasan, 2005, 2016). وتكمن أهمية هذه الورقة البحثية في أنها تطرقت لعدد من الجهود العلمية في موضوع الاستهلاك خلال القرن العشرين، وهو النطاق الزمني لدراستنا هذه.

3. مفهوم الإنفاق الاستهلاكي الكلي من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي:

لم تفصل المؤلفات المدرسية في علم الاقتصاد السائد في سياق دراسته للنظام الاقتصادي الرأسمالي كثيراً في تعريف «الاستهلاك»، ويمكن القول بأن النظر في تعريفه يختلف باختلاف فروع المعرفة والعلوم الإنسانية والعلمية المختلفة التي تعنى به. إنّ دراسة الاستهلاك في علم الاقتصاد هي دراسة لأحد أوجه النشاط الاقتصادي في مواجهة الندرة الاقتصادية، ولكن لا يعني هذا بحال من الأحوال فصله عن محيطه الاقتصادي أو الحياة ككل. إنّ جميع جوانب الاستهلاك لها أهميتها بالطبع، ولا يمكننا بحال من الأحوال إنكار أهمية أحدها، ولكن نحن مهتمون ومعنيون في هذه الدراسة بالجانب الاقتصادي للاستهلاك من أجل دراسته دراسة دقيقة وعميقة اقتصادياً. وهكذا، يمكن التمييز بين جانبين مهمين للاستهلاك في علم الاقتصاد الاستهلاك كعملية والاستهلاك كإنفاق، حيث سيتأثر الاستهلاك اقتصادياً من خلال ضوابط كل منهما في ظل نظام اقتصادي معين. وعلى الرغم من أن محاولة بناء بناءً تعريف دقيق في الدراسات الإنسانية قد يعمل على حصر أبعاد الموضوع العديدة، ولكن ذلك له أهميته من حيث الدراسة النظرية والتي ستثري لاحقاً الدراسات متعددة التخصصات عند مستوى أعلى من التحليل والدراسة. وعليه، يمكن لنا أنأْ نعرف اقتصاديات الاستهلاك من منظور علم الاقتصاد على النحو الآتي:

«دراسة السلوك الإنساني أفراداً وجماعات في إشباع الحاجات البشرية الحالية (أو الآنية) بشكل مباشر ونهائي من الندرة (أي الموارد النادرة) التي تطالها واسطة القياس النقدي» [iv].

شرح التعريف: يقصد بـ **«دراسة»** هنا هو توجيه الجهد الفكري بشكل منهجي منظم تجاه فهم السلوك الإنساني، ونعني بـ **«السلوك»** كل ما يصدر عن الإنسان وبغض النظر عن مستوى هذا

[iv] في حدود علم الباحثين لم يقدم مثل هذا التعريف للاستهلاك من منظور علم الاقتصاد على هذا النحو.

السلوك من حيث التنظيم الإنساني، وبذلك نعني بـ «أفراداً أو جماعات» أي مستوى ذلك السلوك سواءً صدر عن فرد أو أي تنظيم أعلى من ذلك. ونقصد بـ «إشباع» تلبية «الحاجات والرغبات البشرية»، حيث نعني بـ «الحاجة» "الافتقار إلى شيء من مقومات الحياة" (السبهاني، ٢٠١٣، ص ٢٣)، وأما «الحالية» أو «الآنية» فنقصد بهما تمييز الاستهلاك عن غيره من أوجه النشاط الاقتصادي مثل الاستثمار، حيث يقصد من الاستهلاك إشباع الحاجات الحالية وإن كانت عملية استيفاء أو توالي عملية الإشباع تتأتى على مراحل جراء فعل الإنفاق الاستهلاكي. كما نقصد بكلمة «مباشر» لتمييز الاستهلاك الخاص عن بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل التوزيع، وذلك من خلال المدفوعات التحويلية. بينما نقصد من كلمة «نهائي» تمييز الاستهلاك عن الاستثمار الذي يقصد منه توليد الثروة لا استهلاكها. وأمّا الندرة فنقصد بها «عدم كفاية العناصر أو الموارد التي تطالها واسطة القياس النقدي لتلبية حاجات الإنسان المطلقة». وهنا نعني بهذا التعرّيف بأنّ الموارد الاقتصادية أنزلها الله سبحانه وتعالى بقدر، وذلك اختباراً وامتحاناً للإنسان الذي عليه أن يتبع هدي خالقه في إشباع حاجاته أثناء ممارسته نشاطه الاقتصادي، فإذا ما فعل ذلك فسيواجه ندرةً نسبية على المستوى الكلي للنشاط الاقتصادي للإنسان. وعليه، سيكون تعريف اقتصاديات الاستهلاك من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي هو ذات التعريف في علم الاقتصاد، ولكنه مقيد برؤية الإسلام العالمية، حيث تعمل الرؤية العالمية للإسلام في توجيه النشاط الإنساني بشكل عام والاقتصادي منه على وجه الخصوص وفقاً لأحكام فقه الندرة (إذا ما جاز التعبير) التي تطالها واسطة القياس النقدي ونظرياتها (أي نظريات الفقه الاقتصادي).

4. مكونات وحجم سلة الإنفاق الاستهلاكي الكلي من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي:

إنّ المحتوى العام لسلة الإنفاق الاستهلاكي في النظام الاقتصادي الإسلامي هي «الطيبات الاقتصادية»، ونعني بذلك تلك الطيبات بنود الندرة (أي الموارد النادرة) التي تطالها واسطة القياس النقدي. لم يتعرض الأدب الاقتصادي الإسلامي كثيراً لمسألة المحتوى العام لسلة الإنفاق الاستهلاكي، ولكنه تضمن في الأدب الاقتصادي خلافاً حول حجم سلة الإنفاق الاستهلاكي الكلي من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي، حيث تردد في عدد من الكتابات أن حجم سلة الاستهلاك للمستهلك المسلم ستكون أصغر مقارنةً بالمستهلك غير المسلم. إن هذه الفكرة الغامضة التي ترى بأن سلة الاستهلاك في حالة المستهلك المسلم ستكون أصغر من سلة الاستهلاك في حالة المستهلك غير المسلم قد تغلغلت في النظرية الاقتصادية الإسلامية (cf. Hasan, 2016, p. 150). إن هذه الدراسة تؤكد على ضعف وجهة النظر التي تستند إلى أن حجم سلة المستهلك من

حيث عدد بنودها ضمن أي نظام اقتصادي. إنّ عدد بنود سلة المستهلك في أي نظام اقتصادي كبير بما يكفي ليجعل المقارنة بالنظر إلى عددها بلا معنى. وبالتالي، سيكون حجم الإنفاق النقدي هو المعيار لقياس حجم سلة المستهلك. وفي هذا الصدد نجد أنّ الإسلام لا يضع حداً أعلى للدخل والثروة والإنفاق منهما. كما أنّ الحديث عن مسألة الحجم لا يلغي أهمية تجنب استهلاك بعض البنود المحرمة في الشريعة الإسلامية. إنّ تجنب استهلاك ذلك سيكون له أهمية في سلامة المجتمع بشكل عام، حيث يتجاوز الموضوع الجانب الاقتصادي وحده ليتشابك مع شتى جوانب النشاط الإنساني داخل المجتمع المسلم. وبناءً عليه، فإنّ هذه الدراسة تؤكد على أنّ حجم الإنفاق النقدي على بنود سلة المستهلك وليس نوع أو عدد الأشياء التي تحتويها هو المهم في تحديد حجم سلة الاستهلاك. كما إنّ الرأي الذي يبرر صغر حجم سلة الاستهلاك للمسلم استناداً لوجود سلتين أمام المستهلك المسلم غير صحيح، وذلك لأنّه ليس من الصواب الحديث عن سلتين لدى المستهلك المسلم، حيث يواجه المستهلك المسلم بشكل عام سلة واحدة هي سلة الطيبات الاقتصادية. وكل ما في الأمر أنّ هناك مصارف مختلفة لأوجه إنفاق الإنسان المسلم. إن سلة الإنفاق في سبيل الله ليست سوى مدفوعات تحويلية، ونحن نريد أنْ ننظر للحالة العامة الكلية حيث عندما يذهب هذا المال إلى متلقيه سيعمل على زيادة استهلاكهم وإتاحة ممارسة أي من أوجه النشاط الاقتصادي الأخرى. وبالتالي قد تصبح سلة الاستهلاك الكلية أكبر من حيث عدد البنود التي ستصبح متاحة من حيث الرغبة والقدرة وقبل هذا المشروعية بالطبع، وكذلك حجم الإنفاق على هذه البنود. ولذلك، سيكون من المهم النظر في تفاصيل محتوى سلم الاستهلاك وطريقته وتوقيته كذلك، ومن المهم أيضاً مدى التزام المستهلك المسلم بالأحكام والضوابط الإسلامية ذات الصلة لا حجم سلة الاستهلاك من حيث عدد عناصرها.

5. محددات الإنفاق الاستهلاكي الكلي من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي:

لقد ورد في حدود نطاق الأدب الاقتصادي لهذه الدراسة ذكر الكثير من محددات الإنفاق الاستهلاكي الكلي من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي. إن أهمية تحديد ماهية هذه المحددات تكمن في تحديد تأثير كل من منها على السلوك الاستهلاكي للإنسان، حيث تُؤثر هذه المحددات على السلوك الاستهلاكي كماً ونوعاً ومن ثم تؤثر على بنية الاستهلاك في أي نظام اقتصادي. وعادةً ما يتم إطلاق لفظ (محدد) أو (محددات) في علم الاقتصاد على تلك العوامل التي تؤثر على المتغيرات الاقتصادية. إن محددات الإنفاق الاستهلاكي متنوعة ومختلفة، ولكن عادةً ما يتم التركيز في التنظير الاقتصادي على أهمها، ولا يمنع ذلك من إفراد البعض الآخر بالبحث والدراسة إذا ما

كان هناك مغزىً للقيام بذلك ضمن سياق معين. وتنقسم محددات النشاط الاقتصادي بشكل عام وبالتالي الاستهلاك إلى قسمين منطقيين. الأول، ونعني به محددات السعة الاقتصادية وينضوي تحتها كل من الدخل والثروة وما يتدفق منهما كمدفوعات تحويلية. وأماوأمّا القسم الثاني فيتضمن كل ما يؤثر على محددات هذه السعة الاقتصادية وهذا القسم يشتمل على عدد كبير من المحددات وما يهمنا منها ما يؤثر على استخدام هذه السعة الاقتصادية في مجال الإنفاق الاستهلاكي، حيث "وضع الإسلام قيوداً نوعية وكمية على الاستهلاك" (Chapra, 1985, p. 82). إنإنّ هذا التقسيم تقسيم عام ومنطقي ومحايد قيمياً، ولكن العبرة في ماهية وطبيعة محتوى هذين القسمين من منظور أي نظام اقتصادي. وعليه، يمكن لنا القول بأن الإنفاق الاستهلاكي من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي يعتبر دالة في العديد من المتغيرات الاقتصادية وغير والاقتصادية، وأنوأنّ إشباع الفرد من هذا الإنفاق "هو دالة في العديد من المتغيرات، أحدها هو كمية السلع والخدمات المستهلكة" (Zarqa, 1992, p. 105) إلى جانب عدد كبير من المحددات الأخرى المادية منها أو المعنوية. وهنا تبرز نقطة مهمة في التنظير الاقتصادي تتعلق بتلك المساحة المخصصة "لدالة القيم التي لا يمكن قياسها أو حتى تحديدها" (Abu-Saud, 1992, p. 25)، حيث نرى في هذه الدراسة إمكانية أخذها كمسلمات في التحليل من أجل التركيز على الجانب الاقتصادي بشكل عام وعلى الإنفاق الاستهلاكي الكلي على وجه الخصوص من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي. لقد تضمنت بعض من الكتابات ضمن الأدب الاقتصادي المحدد لهذه الدراسة بعض المحاولات لحساب بعض الجوانب القيمية التي إما غير قابلة للقياس، أو أنهاأنهّا قابلة للقياس، ولكن نسبية اتجاه العلاقة لها يجعل من الصعب إنإنْ لم يكن من المستحيل تضمينها في دالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي. كما إنّ الإصرار على "حساب – أو على الأقل النظر في – هذه القيم الأخلاقية الإسلامية كدوال في منحنى العرض والطلب ... [أو إعطاء الانطباع] بأنّ مثل هذه القيم خاصة بالنظام الإسلامي ... ليس صحيحاً تماماً. إن الاقتصاديون يقرون بحقيقة أنّ كل نقطة على منحنى الطلب هي نتاج عوامل متعددة: المادية، والوطنية، والنفسية، والاجتماعية، والبيئية، وما إلى ذلك. إن كل فرد لديه منحنى طلب خاص به (مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها) لأنّ الأفراد ليسوا أبداً نفس الشيء [فهم مختلفون]. ليس فقط في المجتمع الإسلامي يتصرف الأفراد بموجب حوافز متعددة؛ إنها الطبيعة البشرية التي تمليها" (Abu-Saud, 1992, p. 24). إن "الإسلام، وفقاً لطبيعته كنظام شامل، يسعى إلى تعزيز الرفاه الفردي والاجتماعي. ويتم التعامل مع كل متغير مهم يؤثر على تلك الرفاهية، بغض النظر عن الفرع المعرفي الجزئي الذي يصنف فيه بشكل

تقديري (arbitrarily) (علم الاقتصاد، علم النفس، إلخ). إنّ الأشياء الوحيدة التي تعتبرها خارجية هي قوانين الله الطبيعية [السنن]، بما في ذلك طبيعة الإنسان الأساسية [الفطرة]. علاوة على ذلك، يتم التأكيد على الترابط والتأثيرات (effects) المتعددة عبر الزمان والمكان لمختلف جوانب السلوك" (Zarqa, 1992, p. 105).

إن الاطلاع على الأدب الاقتصادي حول الاستهلاك بشكل عام من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي يظهر إسهاب تلك الكتابات حول محددات الإنفاق لاستهلاكي من منظور هذا النظام، ولكن يوجد هناك قصور إلى حد ما في توظيف تلك المحددات من حيث التحليل الاقتصادي. في الواقع، ليس صعباً الوصول إلى مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية تجاه أي من أوجه النشاط الإنساني عموماً، ولكن المهم هو تجاوز مجرد ذكر تلك المبادئ والأحكام العامة ومحاولة تضمين آثارها في التحليل الاقتصادي. إنّ الصعوبة تكمن في إمكانية قياس هذه المحددات، حيث سيكون بعض من مصفوفة محددات الإنفاق الاستهلاكي الكلي غير قابلة للقياس بطريقة مباشرة. ولذلك يجب أن تتم دراسة أثر تلك المحددات "الأقل عرضة للحساب أو القياس الدقيق بطريقة حذرة" (Siddiqi, 1992, p. 56). وفي هذا الصدد، نجد أنّ هناك تبايناً في تعامل الأدب الاقتصادي حول اقتصاديات الاستهلاك من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي مع تلك الجوانب التي لا تخضع للقياس النقدي أو صعوبة القيام بذلك بطريقة مباشرة. لقد كانت هناك محاولات عديدة لإدخال الكثير من محددات الإنفاق الاستهلاكي غير القابلة للقياس ضمن نماذج اقتصادية من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي، حيث كانت وستبقى الصعوبة في إمكانية قياس هذه المحددات، حيث تحتاج هذه المحددات إلى تحديد كمي. إنّ هذه الدراسة ترى بأن تكون الأولوية للمحددات الاقتصادية، ومن ثم يمكن ادخال أي من المحددات المحملة بالقيم غير القابلة للقياس من خلال توفير قياس غير مباشر لها. وبالإضافة إلى تلك المحددات غير القابلة للقياس المباشر يوجد هناك عدد من محددات الإنفاق الاستهلاكي القابلة للقياس، ولكنها تبقى محددات نسبية وليست مطلقة. فعلى سبيل المثال يوجد هناك محدد «التقوى» ومحدد «الاعتدال» وهي من المحددات التي ذكرت وتم التعامل معها في الأدب الاقتصادي الإسلامي، ولكن لا يمكن قياس هذه المحددات بطريقة مطلقة وإنما ستبقى نسبيةً بالنسبة للإنسان المسلم في حدود الزمان والمكان.

6. الإسهامات في صياغة دالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي:

لقد تضمن الأدب الاقتصادي الإسلامي عدداً من المحاولات لصياغة دالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي، حيث سنقوم هنا بحصر أهم الملاحظات والمناقشات التي وردت حول هذه المحاولات لصياغة هذه الدالة.

1.6 الملاحظات العامة حول محاولات صياغة دالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي:

لقد أبدى عدد من الاقتصاديين الإسلاميين ممن كتب في مجال نظرية الاستهلاك من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي عدد من الملاحظات حولها، وتطرق البعض الآخر لبعض من الأخطاء النظرية في صياغتها. وسنقدم تالياً تفصيلاً لأهم تلك الملاحظات:

أولاً: لقد أبدى الأدب الاقتصادي الإسلامي اهتماماً كبيراً بصياغة دالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي لبيان عملية تحديد الدخل أو توزيعه في عدد من نماذج تحديد الدخل التي تم بناءها من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي. ومع ذلك، يوجد هناك تباين واضح فيما يطرح عن تصور وعرض مقدمات النظرية الاقتصادية الحديثة لسلوك المستهلك. إنّ الغالبية من الاقتصاديين الإسلاميين كما يرى **قحف** "لا يقبلون الصياغة المعاصرة لنظرية سلوك المستهلك على أساس أنها منحازة للقيم الإيديولوجية والاجتماعية للمجتمع غير الإسلامي الذي نشأت فيه. ومع ذلك، فهم لا يقدمون عادة أي بديل عنها. ويبدو أنّ اعتراضهم موجه بشكل أساسي إلى قيم المستهلك بدلاً من أدوات التحليل، على الرغم من أنّه يمكن للمرء أن يقول إن مجموعة القيم المختلفة قد تتطلب أدوات مختلفة. إنّ من الشائع جداً بين هؤلاء الكتاب أن ينظروا إلى نظرية الاستهلاك من حيث شرعية السلع والخدمات الاستهلاكية. ولم يجرؤ سوى عدد قليل من المنظرين على معالجة القضايا الأساسية في نظرية سلوك المستهلك، مثل عقلانية المستهلك ومفهوم السلع الاستهلاكية" (Kahf, 1992, p. 61). وفي هذا الصدد، يؤكد **إقبال** على أنه "إذا كانت الأحكام والقيم الإسلامية تقود المرء إلى الاعتقاد بأنّ الافتراضات [أو المسلمات] الأساسية لنظرية ما هي غير إسلامية، لذا يتعين على المرء أنْ يهاجم تلك الافتراضات المعينة ويخرج بنظرية بديلة. ما لم يتم القيام بذلك، فلا ينبغي أن يزعم أحدهم أن «النظرية الجديدة» إسلامية. إذا قبل المرء الافتراضات الأساسية لنظرية ما، فلا يزال بإمكانه المضي قدماً ودراسة تأثير التعاليم الإسلامية على المقادير الكمية لأن ذلك سيكون له آثار

مهمة على السياسة [الاقتصادية]، ولكن التمييز بين الحالتين، أي النظرية الإسلامية وتأثير الأحكام الإسلامية على نظرية معينة يجب دائماً أن يظل في الاعتبار" (Iqbal, 1985, p. 46).

ثانياً: يتفق عدد من الاقتصاديين الإسلاميين على أنّ الاطلاع على الأدب الاقتصادي المتعلق بدراسة وتحليل الإنفاق الاستهلاكي الكلي من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي يوصلنا إلى نتيجة مفادها أنه لم تظهر بعد نظرية اقتصادية موحدة لسلوك المستهلك على مستوى الدراسات الاقتصادية الجزئية أو الكلية، وأنّ معظم الإسهامات عملت على دراسة بعض من مصفوفة الأحكام المعيارية للنظام الاقتصادي الإسلامي على دالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي في سياق الإطار الكينزي دون تقديم نظرية بديلة لدالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي، وهي لا تذهب بعيداً بما فيه الكفاية؛ واختراق حقيقي في هذا المجال لم يظهر بعد (cf. Tahir, 2016, p. 47; Ahmad, 1992, p. 248; Iqbal, 1985 p. 46, 1998, p. 271).

ثالثاً: إنّ ما تحاول الدراسات النظرية الاقتصادية الكلية حول الاستهلاك تفسيره بمساعدة متغيرات محددة هو سلوك الإنفاق الاستهلاكي الكلي، ولكن لم يكن هذا هو اهتمام تلك الدراسات التي تم القيام بها، وكان اهتمامها الرئيسي هو تتبع تأثير بعض من مصفوفة الأحكام المعيارية للنظام الاقتصادي الإسلامي على دالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي في ضوء النماذج التحليلية القائمة في علم الاقتصاد السائد. لقد تطرق **زبير حسن** إلى معالجة الاستهلاك في علم النظام الاقتصادي الإسلامي، حيث يرى أنّ العلماء قد استندوا في أبحاثهم إلى النماذج والمفاهيم التحليلية السائدة "في محاولة لتعديلها لتلبي المتطلبات الإسلامية. وعلى الرغم من أنّ التصور لم يكن دائماً منطقياً، إلا أنّ المرء يواجه بعض المناقشات الجديرة بالاهتمام حول [الأحكام و] المفاهيم الإسلامية الأساسية مثل [الزكاة و] الحاجات والاعتدال وتأثير اتباع الأحكام الإسلامية على الميل إلى الاستهلاك والادخار والاستثمار وما شابه ذلك" (Hasan, 2016, p. 163).

رابعاً: لقد أشار **منور إقبال** إلى إخفاق "معظم الكتاب في التمييز بين النموذج الرأسمالي والنظام الاقتصادي الرأسمالي. من الواضح أنهم يعتزمون مقارنة «النموذج» الرأسمالي بالنموذج الإسلامي لأنّه لا يوجد نظام اقتصادي رأسمالي. تختلف قيمة المعلمات التي وضعوها للمقارنة من نظام اقتصادي إلى آخر. يمكن أنْ تكون المقارنة الوحيدة ذات المعنى بين القيم الضمنية (implied values) «للنماذج» ذات الصلة. لذلك، بينما يتم استخدام النموذج العلماني والنظام الاقتصادي

العلماني بالتبادل، لا ينبغي لأحد أن ينسى أن المرء يقارن «نماذج» أو حالات مثالية وليس الأنظمة الاقتصادية الفعلية" (Iqbal, 1985, p. 47).

خامساً: تشترك غالبية الكتابات حول دالة الإنفاق الاستهلاكي من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي في الحديث عن قيم معلمات هذه الدالة مقارنةً بتلك في أنظمة اقتصادية أخرى. وفي هذا الصدد لقد أكد **محمد فهيم خان** بحق على أنّ الكثير من الأوراق البحثية حول دالة الاستهلاك في الإطار الإسلامي ركزت "ببساطة على قضية سطحية، مثل أثر أسلمة نظام اقتصادي على الميل [الحدي] للاستهلاك في إطار اقتصادي كلي كينزي بسيط. ما إذا كان فرض الزكاة يزيد أو ينقص الميل للاستهلاك ليست مسألة جوهرية. وتشير جميع هذه الأوراق البحثية التي تم إجراؤها حتى الآن، سواء أكانت تثبت الميل المتزايد أو الميل المنخفض للاستهلاك، إلى زيادة أو نقص هامشي فقط" (Khan, 1990, p. 101). كما أكد **إقبال** على «أنه لا يمكن القول بأن الميل الحدي للاستهلاك في النظام الاقتصاد الإسلامي سيكون أعلى من الاقتصاد غير الإسلامي لمجرد أنه يحتوي على الزكاة. ففي الواقع، إنه سؤال تجريبي ولا يمكن البت فيه مسبقاً»، «وسيظل كذلك في نظام اقتصادي إسلامي»، وهو «ليس ضرورياً للنموذج الكينزي»، و«لا يقدم أي تغيير نوعي للنموذج» (Iqbal, 1985, p. 56, 1998, p. 270). وبالرغم من ذلك، ذهب **إقبال** بعد مراجعة الآراء المختلفة حول آثار الزكاة والاعتدال والإسراف على دالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي والميول الحدية لها وتفحص هذه النظريات بشكل نقدي إلى الاستنتاج «في حين أن تأثير الزكاة والإنفاق على الاستهلاك، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، سيكون توسعياً وبالنسبة إلى الاعتدال سيكون انكماشياً، لا يمكن تحديد التأثير النهائي (net effect) بشكل لا لبس فيه. فهو يعتمد على القيم التجريبية لعدد من المعلمات»" (Iqbal, 1985, p. 59). كما توصل **إقبال** بناءً على تحليل المرونة الذي أجراه إلى أن حجم التأثير الصافي للأحكام الإسلامية مجتمعة على الميل الحدي للاستهلاك سيكون ضئيلاً للغاية. وعلى عكس الآراء السائدة، يشير **أحمد** إلى أنّ **إقبال** يميل إلى استنتاج "أن التأثير الصافي للأحكام الإسلامية على الميل الحدي للاستهلاك سيكون محايداً، أي أنّ الميل الحدي للاستهلاك لن يختلف اختلافاً كبيراً عن نظام اقتصادي علماني مماثل. إن الأحكام المختلفة تميل إلى إلغاء بعضها البعض" (Ahmad, 1992, 264). ويتفق **زبير حسن** مع **إقبال** على "أنّ الآثار على استهلاك الإنفاق في سبيل الله بما في ذلك الزكاة ستكون توسعية، والاعتدال الإسلامي انكماشية ... وبالتالي لا يمكن التنبؤ بالتأثير الصافي بأي حال من الأحوال" (Hasan,

(2016, p. 157. إن هذه الدراسة تعتقد بأنّ هذه الآراء حول معاملة محدد «الاعتدال» ليست سليمة وأنّ هناك خلل في فهم «الاعتدال» بسب إغفال حقيقة مهمة حول نسبية محدد «الاعتدال» من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي، حيث يمكن أنْ يكون أثره انكماشياً أو توسعياً بالنظر إلى الواقع الفعلي في حالة معينة، وسيكون في كلتا الحالتين جديراً بالثناء إذا ما كان في تلك الحالة منضبطاً بأحكام النظام الاقتصادي الإسلامي. وإنْ كنا في هذه الدراسة نتفق مع **إقبال** بالنسبة لتجريبية قيم وحجم المعلمات، ولكن يجب أنْ ندرك بأنْ تفسيره إسلامياً سيكون مختلفاً إذا ما تم وفقاً لمصفوفة الأحكام المعيارية للنظام الاقتصادي الإسلامي التي قد لا يمكن رؤيتها من خلال المعادلة البسيطة ضمن نماذج الاقتصاد الكلي.

ونخلص مما سبق إلى أنّه وعلى الرغم من المحاولات العديدة لدراسة بعض من أحكام الشريعة الإسلامية على دالة الإنفاق الاستهلاك الكلي إلا أنّ الكثير منها يؤكد على مسألة تجريبية قيم أي من معلمات دالة الإنفاق الاستهلاكي في أي نظام اقتصادي. ولذلك، فإن هذه الدراسة تؤكد على أنه يمكن بناء صياغة رياضية تحليلية لأي نظام اقتصادي، ولا داعي للقول بأن قيم المعلمات لأي من الصياغات المحتملة لدالة الإنفاق الاستهلاكي من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي أكبر أو أصغر، حيث لا يوجد قيمة أو أهمية مطلقة أو قدسية لأي من قيم هذه المعلمات إلا إذا كانت من صلب النظام ومحددة من خلال مصفوفة الأحكام المعيارية له. إنّ الأهمية لهذه لقيم هذه المعلمات هي أهمية نسبية، والمهم هو أنْ تتحدد هذه القيم في العالم الحقيقي الفعلي من خلال انضباط النشاط الاقتصادي بأحكام النظام الاقتصادي المعني. إن مسألة انخفاض أو ارتفاع بعض قيم المعلمات لا يمكن الحكم عليها مسبقاً. فقد يكون كلاهما محموداً في ظل حركية عمل النظام الاقتصادي الإسلامي. وبالتالي فإن المهم هو آلية عمل النظام وتفاعل معلماته ديناميكياً حسب واقع النشاط الاقتصادي في العالم الحقيقي. وهكذا، نجد أن أهمية تركيز الجهد العلمي على بناء نموذج لنظام اقتصادي إسلامي، حيث يكون محور الاهتمام هو الآلية التي يعمل من خلالها. إنّ هذا النهج أفضل وسيقودنا إلى فهم أعمق وأدق للنظام. ولذلك، نود التأكيد على أهمية بناء النموذج الاقتصادي الإسلامي أولاً بعيداً عن المقارنات التي لا تجدي نفعاً إلا في حال وجود نماذج محددة بدقة. كما أنه في عملية بناء النماذج الاقتصادية قد يقتصر المرء على بعض المحددات التي يتم تضمينها بهدف إظهارها أو التركيز عليها، ولكن يجب ألا ينسى المرء ذلك ويغفل عنه بعد بناء هذه النماذج الاقتصادية.

سادساً، هناك ما يشبه اتفاق ما بين الاقتصاديين الإسلاميين على أنّ مسألة بناء دالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي تتطلب تحديد الأسس الجزئية لها. وبعد أن يتم اختيار أي من الدخل أو الثروة أو كلاهما كمحددين مهمين للإنفاق الاستهلاكي يجب أن يبدأ العمل على تحديد الإطار التحليلي لسلوك المستهلك على المستوى الجزئي في ضوء مصفوفة الأحكام المعيارية للنظام الاقتصادي الإسلامي. ولذلك، يؤكد كل من **منور إقبال** (Iqbal, 1998, p. 270)، **وسيد طاهر** (Tahir, 1992, p. 319)، و**أحمد** (Ahmad, 1992, 254) على أن دالة الاستهلاك الكلي تعتمد على قرار الفرد فيما يتعلق بالإنفاق الاستهلاكي من خلال التجميع الأفقي لاستهلاك جميع الأفراد في المجتمع، حيث يجب أنْ تكون نقطة البداية لأي نظرية لدالة الاستهلاك هي سلوك الفرد كمستهلك وفقاً للافتراضات الإسلامية، قبل الانتقال إلى دالة الاستهلاك الكلي من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي التي تأتي من سلوك المستهلك على المستوى الجزئي، فإذا كان سلوك المستهلك الإسلامي مختلفاً على المستوى الجزئي، فسيكون له آثار معينة على المستوى الكلي أيضاً. إنّ هذه الدراسة ترى بأن هذا الطرح يفترض ضمناً دالةً نموذجية موحدة في ظل نظام اقتصادي معين، ولكن لا يمكن القول بأن السلوك الفردي سيكون موحداً إلى هذه الدرجة على المستوى الكلي.

سابعاً: إنّ أغلب المحاولات لبناء دالة للإنفاق الاستهلاكي الكلي **تشترك** في تقسيمها لأوجه إنفاق المسلم، حيث إنّ جل المحاولات تتطرق لنوعين من الإنفاق الاستهلاكي وهما الإنفاق الاستهلاكي على النفس والإنفاق في سبيل الله. فقد أشار **أوصاف أحمد** إلى أن الاقتصاديين المسلمين في تحليلهم لسلوك المستهلك من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي عملوا على "توسيع مفهوم الاستهلاك ليشمل ليس فقط السلع والخدمات المادية، ولكن أيضاً النفقات التي يتم تكبدها بدوافع الإيثار ولا تؤدي إلى أي رضا مادي بشكل مباشر. وبالتالي، فإن ادخال الزكاة والإنفاق في سبيل الله في دالة الاستهلاك يعد اختراقاً كبيراً [من وجهة نظره] عن دالة الاستهلاك المعتادة" (Ahmad, 1992, p. 268). كما تشترك المحاولات لبناء دالة للإنفاق الاستهلاكي الكلي على تقسيم المستهلكين إلى مجموعات أو فئات مختلفة، حيث "تبنى معظم الكتاب في الموضوع نهج المجموعات وميزوا بين ميول الاستهلاك لكل من دافعي ومتلقي الزكاة» (Ahmad, 1992, p. 268). ومع ذلك، إنّ نهج تقسيم مجموعات الإنفاق لاستهلاكي من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي يتسم بالتباين النسبي في الطريقة التي تم اتباعها من قبل الاقتصاديين الإسلاميين. إنّ التباين في هذا النهج يظهر في معيار التقسيم، حيث استخدم **محمد فهيم خان** معيار ملك النصاب

للتمييز ما بين مجموعات مختلفة من الناس داخل نظام اقتصادي إسلامي (Khan, M. F., 1986, p. 149)، ولكن تمييز **أوصاف أحمد** الرئيسي «هو ما بين دافعي ومتلقي الزكاة» (Ahmad, 1992, p. 261-262). وبالرغم من ذلك قد يوجد هناك بعض من أفراد المجتمع من لا يدفع ولا يتلقى، وهؤلاء نسبة لا يستهان بها. لقد أشار **أوصاف أحمد** إلى أنّ **صلاح الدين أحمد** قد "زاد عدد المجموعات إلى ثلاث فئات لتشمل فئات المجتمع ذات الدخل المرتفع والمتوسط والمنخفض" (Ahmad, 1992, p. 265). كما يرى **سيد طاهر** أنّ "الاختراق الرئيسي عن الاقتصاد الكلي التقليدي هو إدخال التجزئة (التفصيل – disaggregation) في دالة الاستهلاك الكلي" (Tahir, 2016, p. 47). وعلى الرغم من أنّ **إقبال** يرى أنّ أحد إسهامات الاقتصاديين الإسلاميين في التنظير الاقتصادي لدالة الإنفاق الاستهلاك هي التفصيل في مجموعات الإنفاق الاستهلاكي مثل دافعي الزكاة ومتلقي الزكاة الذين لديهم ميول مختلفة للاستهلاك إلا إنه لا يتفق مع **أوصاف أحمد** و**سيد طاهر** في أنّ هذا يعتبر تقدماً مهماً عن النظرية التقليدية، ولا يعتقد أن هذا صحيح، حيث أشار «إذا كان لدى مجموعات الدخل المختلفة ميول مختلفة للاستهلاك، فهذا هو الحال في كل من النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي الإسلامي»، حيث أشار إلى أنّ «الميل الحدي للاستهلاك في أي نظام اقتصادي هو في الواقع المتوسط المرجح للميول الحدية لمجموعات الدخل المختلفة» (Iqbal, 1985, pp. 50-51).

ثامناً: لقد أشار **زبير حسن** إلى "أنّ الكتاب في مجال نظرية الاقتصاد الكلي الإسلامية منشغلين بالرغبة في إدخال «الاعتدال» – أي تجنب الإسراف – في نماذجهم كعامل تعويضي عن زيادة الاستهلاك بسبب الزكاة. وعادة ما يطاردهم الخوف من أن يؤدي الاستهلاك المتزايد إلى تقليل المدخرات والاستثمار في النظام الاقتصادي مما يؤدي إلى تباطؤ معدل نموه مقارنة بالنموذج العلماني... إن هذا الخوف في غير محله. إن المهم بالنسبة للمؤمنين هو ليس في المقام الأول تفوق أو عدم تفوق النماذج الإسلامية على النماذج العلمانية، بل تشكيل تفكيرهم وسلوكهم ومؤسساتهم الاجتماعية وفقاً لما تمليه الشريعة، ومن ثم ما يتلو ذلك يجب أن يكون موضع ترحيب باعتباره الأفضل" (Hasan, 1990, p. 96).

تاسعا: يتردد في الأدب الاقتصادي الإسلامي أن هناك بعض العوامل التي تتطلب تفكيراً ودراسةً أكثر جدية في صياغة دالة الإنفاق الاستهلاكي في نظام اقتصادي إسلامي، حيث هناك دعوة لتضمين كل من الدخل والثروة وما يتأتى منهما كمدفوعات تحويلية في صياغتها، حيث "يعتمد

الإنفاق الاستهلاكي للفرد، من بين أمور أخرى، على إجمالي موارده. هناك توقع مسبق بأنّ استهلاكه سيرتفع مع مستوى الموارد، ولكن بطريقة تأخذ نسبة أصغر منها كلما كانت أكبر. ومع ذلك، فإنّ هذه العلاقة ليست هي دالة الاستهلاك كما هو محدد في كتابات الاقتصاديين المسلمين ... هم لا يربطون الاستهلاك بالموارد، ولكن بالدخل، وقد يكون هناك فرق كبير بين الحالتين ... لا تترك هذه النماذج جزء الأصول من موارد المستهلك فحسب، بل حتى الدخل هنا يعني دخله الحالي، أي الذي يتراكم خلال نفس الفترة التي يتم فيها إنفاقه الاستهلاكي. ومع ذلك، فإنّ معظم الناس يتلقون دخولهم متأخرة ... [كما] قد يتأثر استهلاكه أيضاً بالتوقعات بشأن دخله في المستقبل. قد تؤثر اختلافات الأفق الزمني حتى على دالة استهلاك سكونية [غير حركية أو غير ديناميكية]" (Hasan, 1990, p. 98).

عاشراً: أشار **منور إقبال** إلى "حكمين تمت دراستهما في الأدب الإسلامي المعاصر هما الزكاة والقضاء على الإسراف والتبذير [أي الاعتدال] ... إن الدراسات التي تم إجراؤها معنية بشكل أساسي بتأثير إدخال الزكاة والقضاء على الإسراف على دالة الاستهلاك. ... ويوجد هناك العديد من الدراسات وجميعها تقريباً متشابهة جداً بقدر ما يتعلق الأمر بمعاملة الزكاة" (Iqbal, 1998, p. 266).

حادي عشراً: أشار **زبير حسن** إلى أنّ ما يتعامل معه علم النظام الاقتصادي الإسلامي في ظل «نظرية الاستهلاك» هو إلى حد كبير الإعداد الهرمي للرغبات البشرية، وما يضبط سلوك المستهلك في عملية إشباعها، بالنظر إلى قيد مورد ما. ويتم وضع الافتراقات الإسلامية في نظرية المستهلك عن المواقف السائدة على نطاق واسع بالإشارة إلى هذين الأمرين. ويبقى قانون الطلب كما هو" (Hasan, 2016, p. 147).

2.6 تقويم الصياغة المعتادة لدالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي:

لضيق المساحة المخصصة لهذه الورقة البحثية سنقوم هنا فقط بالتعليق على الصياغة الخطية المعتادة وترك مسألة محاولات تقسيمها إلى أوراق بحثية لاحقة.

لقد أشار **إقبال** إلى أن معظم الكتابات التي استخدمت أو حاولت صياغة دالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي تستخدم إطار عمل لا يختلف بشكل كبير عن دالة الاستهلاك الكينزية التي تستند إلى نظرية «فرضية الدخل المطلق» لكينز، حيث تتضمن "الافتراضات التالية:

(١) الاستهلاك الحالي هو دالة طردية ومستقرة في الدخل الحالي. (٢) الميل الحدي للاستهلاك أكبر من الصفر وأقل من واحد. (٣) متوسط الميل للاستهلاك ينخفض مع زيادة الدخل" (Iqbal, 1985, p. 46).

وعادة ما تتم كتابة دالة الإنفاق الاستهلاكي البسيطة القائمة على هذه الافتراضات على شكل الدالة رقم (٣) أدناه. ولذلك، كثيراً ما يلاحظ في الأدب الاقتصادي الإسلامي المسارعة غير المبررة لرفض أو انتقاد الصياغة الدالية رقم (٣) على أنّها دالة أو صياغة كينزية. إنّ هذا التسرع غير المبرر يتجاوز حقيقة مفادها هو أنّ جميع النماذج التحليلية الرياضية لأي من الظواهر الاقتصادية لم ولن تستطيع القيام بالوصف الدقيق لها، وإنما كل ما هنالك ليس أكثر من وصف وتبسيط تحليلي تقريبي لآلية عمل ذلك النظام المعني بهذا التحليل. إنّ مجرد كون الصياغة الدالية خطية لا يعني بحال أنها كينزية. إن مسألة تسمية دالة ما بكونها كينزية من عدمه يكون بالنظر إلى مدى اتفاق تفسيرها مع الفكر الكينزي لا مع الصياغة الرياضية للدالة. ولذلك، لا نسلم في هذه الدراسة بصحة ذلك الإصرار ضمن الأدب الاقتصادي الإسلامي على أنّ الشكل الخطي لدالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي $[C = a + bY]$ لا يتفق وطبيعة النظام الاقتصادي الإسلامي أو أنّها من منظور النظرية الاقتصادية الكينزية أو أنّها محملةً بقيم تتعارض ومصفوفة الأحكام المعيارية للنظام الاقتصادي الإسلامي، ومن ثم يجب أن يتم تعديلها ضمن أي صياغة إسلامية لها. إنّ هذا الرأي يعتبر زلة في تقدير ماهية وطبيعة هذه الدالة والهدف منها في التحليل الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، يتردد في الأدب الاقتصادي الإسلامي القول بأنه لا يوجد اختراق حقيقي في صياغة دالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي. إنّ القول بعدم وجود اختراق حقيقي في صياغة دالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي بالرغم من أنّه قد يكون مقبولاً إلى حد ما من حيث شكل الدالة في بعض المحاولات لصياغتها، ولكنه هذا الكلام سيكون على الأقل غير دقيق تماماً بالنظر إلى تفسير محتوى مكونات دالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي الخطية هذه من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي. إنّ الملاحظة الأساسية والنقاشات التي تدور حول الشكل الخطي لدالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي تتعلق بالقانون النفسي الأساسي الذي افترضه **كينز** والذي يتضمن كما أشار **إقبال** بأن "الميل الحدي للاستهلاك أكبر من الصفر، ولكنه أقل من واحد والميل الحدي للاستهلاك ينخفض مع زيادة مستوى الدخل. لقد كان هذان هما الافتراضان النفسيان اللذان أعطيا خصائص معينة لدالة الاستهلاك" (Iqbal, 1998, p. 263). وهنا، يمكن القول بأنّ نطاق الميل الحدي للإنفاق الاستهلاكي منطقي ومتفهم

على مستوى النظام الاقتصادي، ولكن قيم المعلمات فقد تأكد لنا في هذه الدراسة أنّها مسألة تجريبية، والمهم هو منطق نطاق القيمة التي تتراوح من خلاله على مستوى أفراد النظام الاقتصادي، وذلك لأنّ الثوابت في هذه المعادلات الخطية في أي من الدوال التي تصف النظام الاقتصادي الإسلامي ومنها دالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي لا يمكن أن تبقى كما هي إذا ما افترضنا فعالية وديناميكية الأحكام الإسلامية المتعلقة بتكوينها حجماً ونوعاً. كما يجب الانتباه كذلك إلى أنّ هذه الدوال الخطية تتضمن ثوابت لا علاقة لها بالدخل من حيث كونها قيم مستقلة عنه. ولذلك، تؤكد هذه الدراسة على سلامة منطق معلمات دالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي من منظور مصفوفة الأحكام المعيارية للنظام الاقتصادي الإسلامي، فطالما أن مسألة وجود ميل حدي مقبولة من قبل أحكام هذا النظام، وطالما أنّه من المقبول أن تتراوح قيم معلمات دالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي ضمن نطاق معين إذاً دعونا أنْ نبقي أمر القيم الفعلية للدراسات التجريبية لأنّ ميل الأفراد إلى الإنفاق الاستهلاكي سيكون على المستوى النشاط الاقتصادي الجزئي مختلفاً من فرد لآخر حسب السلوك الفعلي للفرد كمستهلك داخل النظام الاقتصادي. إنّ الصياغة المعتادة لدالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي عادةً ما يتم التعبير عنها في العلاقات الدالية التالية:

$$C = f(Y) \quad (1); \qquad C = bY \quad (2); \qquad C = a + bY \quad (3)$$

حيث تمثل: (C) الاستهلاك، و(Y) الدخل، و(a) هو ثابت، و(b) الميل الحدي للاستهلاك.

إن الدالة رقم (١) عبارة عن تمثيل رياضي عام يقول بأن الاستهلاك هو دالة في الدخل لا أكثر ولا أقل. وأما الصياغة الرياضية الفعلية فلا حدود لها طالما أنّه أمكن تفسيرها لوصف آلية عمل نظام اقتصادي معين. يمكن القول بأن الصياغة الدالية للإنفاق الاستهلاكي الكلي من خلال الدالتان (٢) و(٣) توفر لنا نقطة الانطلاق في تقديم ومناقشة الصياغة الرياضية لدالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي، ولكن وقبل أنْ نشرع في المناقشات لا بد من الإشارة إلى أنّ هذه الدوال للإنفاق الاستهلاكي الكلي هي في إطار سكوني (أي غير حركي). كما يوجد هناك عدد من الكتابات التي استخدمت الدالة (٢) للحديث عن دالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي. فبالنسبة للدالة (٢) نجد أن **مَكْيرجي** قد استخدمها ضمن ورقته

البحثية «نموذج كلي لنظام الضرائب الإسلامي»، حيث وضع المعادلة البسيطة التناسبية (proportional) $[C = cY]$ (أي أنّها تنطلق من نقطة الأصل بلغة علم الرياضيات) لدالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي ضمن نموذجه (Mukerji, 1980, pp. 67–68). وأما بالنسبة للدالة (٣) وإنْ لم يكن الهدف هو بناء دالة للإنفاق الاستهلاكي الكلي وإنّما العلاقات الاقتصادية الكلية نجد أن **تشودري** قد استخدم صياغةً معتادة لدالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي ضمن ورقته البحثية «العلاقات الاقتصادية الكلية في النظام الاقتصادي الإسلامي» ضمن كتابه «مساهمات في النظرية الاقتصادية الإسلامية: دراسة في الاقتصاد الاجتماعي» وذلك من خلال دالة الإنفاق الاستهلاكي التي لا تزال "تُعطى بواسطة $[C = C(Y)]$ أو في الشكل الخطي كـ:

$$C = d + d_1 Y$$

حيث (d) و (d_1) ثوابت (Choudhury, 1986, p. 178). إنّ استخدام **تشودري** لهذه الصياغة تعني أنّه من الممكن تبسيط التحليل من خلال استخدامها لتوصيف الإنفاق الاستهلاكي الكلي من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي، ولكن ومن دون أدنى شك يجب أن يتم ذلك من خلال تقديم تفسير لهذه الصياغة وبما يتناسب مع آلية عمل النظام الاقتصادي الإسلامي، حيث إنّ هذه الصياغة ليست سوى صياغةً كلية وإذا ما افترضنا أنّها مقبولة لحد ما لتوصيف الإنفاق الاستهلاكي الكلي ولو جزئياً فالمهم بعد ذلك هو التفسير الاقتصاديّ الإسلامي لها. وعلى أية حال، سنقدم تالياً المناقشات التي وردت بخصوص أشكال هذه الصياغة المعتادة لدالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي التي وردت أعلاه ضمن الدوال (٢) و (٣) ضمن المسألتين التاليتين.

المسألة الأولى: المناقشات التي وردت بخصوص الصياغة الدالية $[C = bY]$.

لقد نوقشت هذه الصياغة الدالية وتم انتقادها نظراً لأن هذه الدالة تنظر إلى الإنفاق الاستهلاكي الكلي على أنّه دالة في الدخل فقط "لا تساعد في تفسير الأبعاد الإسلامية للمشكلة. لأنها لا تخبرنا شيئاً عن ... [الإنفاق الاستهلاكي] عندما يكون" الدخل صفراً (Mannan, 1984, p. 290). ومع ذلك، إنّ هذه الدراسة ترى أنّ هذه الصياغة تمثل حالة ممكنة سواء كان ذلك على المستوى الجزئي للنشاط الاقتصادي للفرد أو على المستوى الكلي لمجموع هذه الفئة من أفراد النظام الاقتصادي الإسلامي إلا إنها لا تصلح للتنظير الاقتصادي لدالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي للنموذج المرجعي للنظام الاقتصادي الإسلامي. وبالإضافة إلى ذلك، فمن الممكن أنْ نلاحظ في النظام الاقتصادي الإسلامي أنّ استهلاك بعض أفراد المجتمع تنطبق عليه الصياغة الدالية التالية:

$$C = a \qquad (4)$$

حيث يوجد هناك من أفراد المجتمع من لا دخل له لسبب أو آخر غنياً كان أو فقيراً ولذلك نجد أنّ استهلاكه قد يكون ثابتاً. كما يمكن أنْ يكون بعض الأغنياء وأصحاب الثروة في المجتمع بلا مصدر دخل لهم، ولكن لديهم رصيد من الثروة، حيث يمكن لهؤلاء أن يستهلكوا مقداراً ثابتاً وآخر متغيراً اعتماداً على حجم رصيد الثروة لديه، وذلك كما يلي:

$$C = a + cW \qquad (5)$$

حيث تمثل (W) رصيد الثروة لدى الفرد، ويمثل (c) الميل الحدي للاستهلاك من رصيد الثروة.

المسألة الثانية: المناقشات التي وردت بخصوص الصياغة الدالية $[C = a + bY]$:

بالرغم من أنه ينظر إلى هذه الصياغة الدالية على أنها الشكل التقليدي لـ «دالة الاستهلاك التي ستسود في نظام اقتصادي علماني» (Khan, 1986, p. 154) إلا إنّها نوقشت وإعطاءها معاني اقتصادية من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال إدراك أن هذا النظام يضمن لأفراده الحد الأدنى من مستوى المعيشة، حيث تقدم الدالة (٣) "منظوراً إسلامياً فيما يتعلق بالثابت (a)، فهو يوضح لنا أنّه عندما يكون الدخل المتاح للأسرة صفراً، فيمكنها إنفاق المبلغ كما هو مشار إليه بـ(a) إما عن طريق استهلاك المدخرات السابقة [أي رصيد الثروة] أو عن طريق الاقتراض. إذا لم يكن أي منهما متاحاً، فمن مسؤولية المجتمع توفير الحد الأدنى الأساسي من مستوى المعيشة. ربما يكون هذا هو ما يجب أن يُقصد به في الواقع بـ (a) الثابت في نظر الشريعة" (Mannan, 1984, p. 290). ولكن يؤخذ على هذا التفسير هو المبالغة في تبسيط محتوى الثابت (a)، حيث نجد أنّه من الصواب تفسير محتواه بما يتجاوز «استهلاك المدخرات السابقة [أي رصيد الثروة]» أو «الاقتراض» لكي يتضمن على الأقل إلى جانب ذلك «المدفوعات التحويلية». كما يتطلب الأمر النظر في ترتيب هذا المحتوى. فعلى سبيل المثال إذا لم يكن للفرد دخل أو رصيد من الثروة فهل يذهب مباشرةً للاقتراض أو أنه يتوجب عليه الذهاب إلى ذلك؟ فلما الاقتراض؟ وأين الزكاة؟ الإجابة على هذا السؤال تتطلب معرفة ماهية هذا الاستهلاك فإذا كان من الحد الأدنى الذي يجب أنْ يُضمن للفرد في حالة عدم استطاعة توفيره بنفسه فهذا يجب أنْ يكون من خلال المدفوعات التحويلية. بل إنّ الأمر ليتجاوز ذلك إلى ضرورة النظر في مصدر ونوع هذه المدفوعات التحويلية وترتيب مصدر هذه المدفوعات من حيث وجوبها عليه. كما تؤكد في هذه الدراسة على

إغفال حقيقة مهمة من قبل جميع معظم المحاولات لصياغة دالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي إن لم يكن جميعها، وهذه الحقيقة تتعلق بالحد الأدنى البيولوجي للاستهلاك الذي يجب أن يتحقق لكل إنسان. ويمكن توضيح هذه المعنى من خلال الرسم التالي:

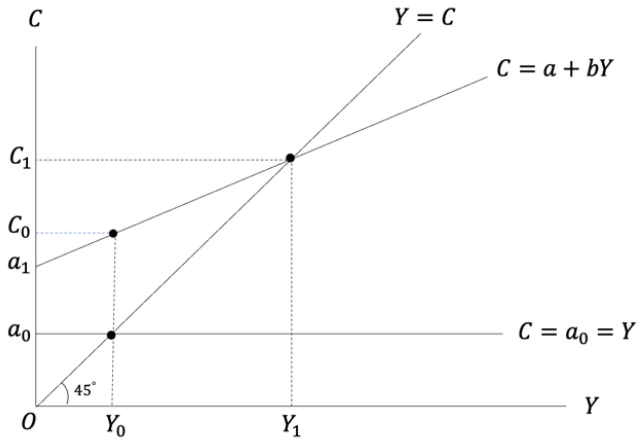

الفرق ما بين الاستهلاك المستقل والحد الأدنى البيولوجي للاستهلاك.

من خلال افتراض أن دالة الإنفاق الاستهلاكي هي $[C = a + bY]$ فسيكون الاستهلاك مساوياً للدخل عند مستوى الدخل (Y_1)، حيث سيكون الاستهلاك عند مستوى (C_1). إنّ مقدار الاستهلاك المستقل عند هذا المستوى من الاستهلاك هو (Oa_1)، ولكن إذا افترضنا أن (Oa_0) يمثل أدنى مستوى للإنفاق الاستهلاكي لتحقيق إشباع الحاجات البيولوجية للإنسان فعندئذ سيكون الفرق ما بين $(Oa_1 - Oa_0)$ يمثل مقدار الاستهلاك المستقل عن الدخل وعن إشباع الحد الأدنى من الحاجات البيولوجية للإنسان. وأما ما بعد (Oa_0) فعندئذ سيكون الفرق ما بين $(OC_i - Oa_0)$ يمثل الفرق ما بين مقدار الاستهلاك المستقل عن الدخل والمستحث من الدخل عن إشباع الحد الأدنى من الحاجات البيولوجية للإنسان. فعلى سبيل المثال عند مستوى الدخل (Y_0) سيكون الحد الأدنى للإنفاق الاستهلاكي لتحقيق إشباع الحد الأدنى من الحاجات البيولوجية للإنسان هو (Oa_0)، وسيكون مقدار الاستهلاك المستقل عن الدخل وعن إشباع الحد الأدنى من الحاجات البيولوجية للإنسان هو $(Oa_1 - Oa_0)$، وسيكون $(OC_0 - Oa_0)$ هو مجموع الإنفاق الاستهلاكي

المستقل عن الدخل (Oa_0Oa_1) والمستحث من الدخل (a_1C_0)، وكلاهما مستقل عن إشباع الحد الأدنى من الحاجات البيولوجية للإنسان.

كما نوقشت هذه الصياغة بأنها وباستثناء متغير الدخل، تتجاهل الدالة (٣) "تأثير المتغيرات المهمة الأخرى التي يعتمد عليها الاستهلاك" من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي (Mannan, 1984, p. 290). إن هذا صحيح فقد مر معنا أثناء الحديث عن محددات الإنفاق الاستهلاكي من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي بأنّ هناك دوافع ومحددات متعددة لذلك. ومع ذلك، يجب الانتباه إلى أنّ الهدف من بناء النماذج الاقتصادية وخصوصاً الرياضية منها هو التبسيط والتركيز على الحد الأدنى من المتغيرات التي يجب أنْ يتضمنها النموذج لأهميتها في بيان جوهر آلية عمله، وهذا لا يعنى إلغاء العوامل الأخرى وإنما معاملتها على أنّها خارجية ومعطاة بالنسبة للنموذج. ومن ثم يمكن البناء على أبسط نموذج ممكن من أجل "تحديد تأثير كل من هذه العوامل على السلوك الاستهلاكي للمسلمين. ويمكن القيام بذلك عندما يمكننا النظر في العلاقة بين الاستهلاك وكل من المتغيرات ... [الأخرى]، مع أخذها واحدة تلو الأخرى، بافتراض أنّ جميع الأشياء الأخرى تظل دون تغيير أو «مع ثبات العوامل الأخرى»" (Mannan, 1984, p. 291). وأما في الكتابات الوصفية فهناك مجال واسع للحديث بحريةٍ أكبر عنها وعن تأثيرها المترتب عليها بالنسبة للنظام الاقتصادي المعني. ومع ذلك، يشير **زبير حسن** إلى أنه بالرغم من كون "دالة الاستهلاك الخطي أداة تحليلية ملائمة، لكن منحنى لنقل من النوع $[C = a + b(Y - a)^{1/2}]$، حيث $(Y > a)$، هو تقريب أقرب للواقع. وهذا يعني أنّ الميل الحدي للاستهلاك على نفس المنحنى ... سيكون مختلف عند نقطتين ... [لمستوى للدخل] يجب مراعاة كيف سيؤثر ذلك على التحليل ... [كما إن] دالة الاستهلاك $[C = a + bY]$ ... ليست مفهوماً يصف سلوك المستهلكين بمرور الوقت" (Hasan, 1990, p. 99). لقد أشار **برومان** بحق إلى أنّ دالة الإنفاق الاستهلاكي «ليس مفهوماً يصف سلوك المستهلك على مدى زمني معتبر. إنّها تشير إلى مجموعة من الاحتمالات الموجودة في آن واحد، والتي تنشأ من حالة التفضيلات في لحظة معينة» (Brooman, 1973, p. 122). ولذلك، ينظر لهذه الدالة من خلال هذه الصيغة الخطية لدالة الإنفاق الاستهلاكي على أنها ستكون مفيدةً لدراسة سلوك المستهلك على فترات زمنية قصيرة، حيث ذهب **زبير حسن** إلى أنّ بقاء شكل الدالة وموقعها على حالهما على فترة زمنية ولنقل عقد من الزمان سيكون طرحاً مشكوكاً فيه للغاية، ويرى أنّه "من خلال إعطاء الوقت الكافي، فإن مستوى

دخل الفرد، وحجم وتكوين صافي أصوله، وسلوكياته (attitudes) وحتى مزاجه، وتفضيلات السيولة، ومستويات الأسعار، والأسعار النسبية، والدخل القومي وتوزيعه، والهيكل الضريبي، وسياسات الدخل التجاري (business) وما إلى ذلك قد تُظْهِر جميعها بشكل كبير التغييرات التي لها تداعيات (repercussions) بعيدة المدى على الاستهلاك" (Hasan, 1990, p. 99).

7. الخلاصة:

لقد أكدت هذه الورقة البحثية على أن مهمة الباحث في علم النظام الاقتصادي الإسلامي ليست في وضع أحكام وضوابط هذا النظام، وإنما يتجلى دور الباحث في استخدام لغة علم الاقتصاد وأدواته في تحليل هذا النظام وبيان معانيه الاقتصادية. إنّ عدد الكتابات حول موضوع الدراسة محدود نسبياً، وكانت الأكثر ندرة هي تلك الكتابات التي اقتصرت على صياغة دالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي. في البداية قامت هذه الورقة البحثية بالعمل على قديم تعريف منهجي لاقتصاديات الاستهلاك من منظور علم الاقتصاد. وعليه، سيكون تعرّيف اقتصاديات الاستهلاك من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي هو ذات التعريف في علم الاقتصاد، ولكنه مقيد برؤية الإسلام العالمية.

أظهرت هذه الورقة البحثية أن هناك تباين واختلاف في الأدب الاقتصادي الإسلامي بقدر تعلقه بصياغة دالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي خلال القرن العشرين، حيث ظهر ذلك التباين والاختلاف في الكثير من الجوانب ومنها:

مكونات وحجم سلة الإنفاق الاستهلاكي الكلي: لقد أوضحنا بأنّ هناك سلة واحدة وأنّ المحتوى العام لسلة الإنفاق الاستهلاكي هي «الطيبات الاقتصادية». كما تم بيان عدم صحة قول بأنّ حجم سلة الاستهلاك في حالة المستهلك المسلم ستكون أصغر من سلة الاستهلاك في حالة المستهلك غير المسلم استناداً لعدد بنودها ضمن أي نظام اقتصادي، حيث إنّه كبير بما يكفي ليجعل المقارنة بالنظر إلى عددها بلا معنى. وبالتالي، سيكون حجم الإنفاق النقدي هو المعيار لقياس حجم سلة المستهلك.

محددات النشاط الاقتصادي: فقد أوضحنا أنّها تنقسم بشكل عام إلى محددات اقتصادية وغير اقتصادية. إنّ محددات الإنفاق الاستهلاكي الكلي التي تنقسم إلى قسمين منطقيين. الأول، ونعني به محددات السعة الاقتصادية. وأما القسم الثاني فيتضمن كل ما يؤثر على محددات هذه السعة الاقتصادية. وعلى الرغم من الإسهاب في ذكر محددات الإنفاق الاستهلاكي الكلي إلا إنّه قد ظهر بأنّ هناك قدر من التباين والاختلاف في التعامل مع هذه المحددات، وظهر ذلك في حجم المساحة

المخصصة لدالة القيم والمحددات غير القابلة للقياس، حيث تضمنت بعض من الكتابات بعض المحاولات لحساب بعض الجوانب القيمية التي إمّا إنّها غير قابلة للقياس، أو أنّها قابلة للقياس بطريقة غير مباشرة، أو إنّها قابلة للقياس، ولكن نسبية اتجاه العلاقة لها يجعل من الصعب إنْ لم يكن من المستحيل تضمينها في دالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي.

كما تم التطرق في هذه الورقة البحثية إلى أبرز الملاحظات حول الإسهامات الفعلية في صياغة دالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي، حيث تحدثت هذه الملاحظات عن:

(١) نظرية الاستهلاك ما بين شرعية السلع والخدمات الاستهلاكية ومعالجة القضايا الأساسية في نظرية سلوك المستهلك، مثل عقلانية المستهلك، ومفهوم السلع الاستهلاكية.

(٢) التمييز بين النظرية الإسلامية وتأثير الأحكام الإسلامية على نظرية معينة.

(٣) مدى ظهور نظرية اقتصادية موحدة لسلوك المستهلك على مستوى الدراسات الاقتصادية الجزئية أو الكلية من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي.

(٤) اشتراك غالبية الكتابات في الحديث عن قيم معلمات هذه الدالة مقارنةً بتلك في أنظمة اقتصادية أخرى.

(٥) اشتراك أغلب المحاولات لبناء دالة للإنفاق الاستهلاكي الكلي في تقسيمها لأوجه إنفاق المسلم إلى: الإنفاق الاستهلاكي على النفس والإنفاق في سبيل الله. كما تشترك تلك المحاولات في تقسيمها المستهلكين إلى مجموعات أو فئات مختلفة. كما كان هناك أيضاً تبايناً في هذا النهج يظهر في معيار التقسيم.

(٦) انشغال عدد من الكتابات في إدخال محدد «الاعتدال» كعامل تعويضي عن زيادة الاستهلاك بسبب الزكاة، ولكن المشكلة تكمن في نسبية هذا المفهوم.

(٧) الحديث عن بعض العوامل التي تتطلب تفكيراً ودراسةً أكثر جدية في صياغة دالة الإنفاق الاستهلاكي في نظام اقتصادي إسلامي، حيث هناك دعوة لتضمين كل من الدخل والثروة وما يتأتى منهما كمدفوعات تحويلية في صياغتها، حيث يعتمد الإنفاق الاستهلاكي على إجمالي السعة الاقتصادية.

(٨) التعامل مع الإعداد الهرمي للرغبات البشرية، وما يضبط سلوك المستهلك في عملية إشباعها، بالنظر إلى قيد مورد ما.

كما تم العمل في هذه الورقة البحثية على تقويم الصياغة المعتادة لدالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي. لقد أظهرت هذه الدراسة أن مجرد كون الصياغة الدالية خطية لا يعني بحال أنّها كينزية. إن مسألة تسمية دالة ما بكونها كينزية من عدمه يكون بالنظر إلى مدى اتفاق تفسيرها مع الفكر الكينزي لا مع الصياغة الرياضية للدالة. كما تم بيان أن ما يؤخذ على المبالغة في تبسيط محتوى الثابت (a)، فمن الصواب تفسير محتواه بما يتجاوز الاستهلاك من خلال استخدام «رصيد الثروة» أو «الاقتراض»، حيث يجب أن يتضمن على الأقل إلى جانب ذلك «المدفوعات التحويلية». كما تم التأكيد في هذه الدراسة على إغفال حقيقة مهمة من قبل جميع معظم المحاولات لصياغة دالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي إن لم يكن جميعها، وهذه الحقيقة تتعلق بالحد الأدنى البيولوجي للاستهلاك الذي يجب أن يتحقق لكل إنسان.

وفي الختام، توصي هذه الدراسة بالقيام بالمزيد من الدراسات والجهود نحو بناء الجوانب المتعددة للنظرية الاقتصادية الكلية من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي. ومع ذلك، يجب الانتباه إلى ضرورة أن نعرف وأن نتفق من أين نبدأ بالتنظير. إنّ التنظير الاقتصادي الكلي لأي من أوجه الإنفاق ليس المكان الصحيح الذي يمكن لنا الانطلاق منه، حيث يوجد قرار ذو مستوى أعلى يجب أنْ نقوم بالعمل على تحديده أولاً قبل أن ننطلق إلى مستويات أخرى من التنظير الاقتصادي الكلي في ظل نظام اقتصادي إسلامي. وهذا ما سنقوم بالعمل على بيانه في أوراق بحثية لاحقة.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

الحمد، عبد العزيز محمد (١٩٨٢). الاستهلاك في الإسلام. رسالة علمية، إشراف: عفر، محمد عبد المنعم والجبوري، حسين، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – شعبة الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

السبهاني، عبد الجبار حمد عبيد (٢٠١٣). الوجيز في: مبادئ الاقتصاد الإسلامي. مطبعة حلاوة.

المراجع باللغة الإنجليزية:

Abu-Saud, M. (1992). Critique of Teaching Economics in An Islamic Perspective. In Sayyid T., A. Ghazali, S. Agil (Eds), Readings in Microeconomics: An Islamic Perspective (1st ed., pp. 24-30). Longman Malaysia.

Agil, S. (1992) Rationality in Economic Theory: A Critical Appraisal. In Sayyid T., A. Ghazali, S. Agil (Eds), Readings in Microeconomics: An Islamic Perspective (1st ed., pp. 31-48). Longman Malaysia.

Ahmad, A. (1987). Income Determination in an Islamic Economy. International Centre for Research in Islamic Economics, Scientific Publication Centre, King Abdullaziz University.

Ahmad, A. (1992). Macroconsumption Function in an Islamic Framework: A Survey of Current Literature. In A. Ahmad and K. R. Awan (Eds.), Lectures on Islamic Economics (1st ed., pp. 245-276). The Islamic Research and Training Institute.

Anwar, M. (1987). Modeling Interest-Free Economy: A Study in Macroeconomics and Development (1st ed.) The International Institute of Islamic Thought (IIIT).

El-Ashker, A. A. (1985). On the Islamic Theory of Consumer Behaviour: An Empirical Inquiry in a Non-Islamic Country. Working Paper, Durham University.

Brooman, F. S. (1973). Macroeconomics (5th ed.). Goerge Allen and Unwin.

Chapra, Muhammad Umar (1985). Towards A Just Monetary System: A Discussion of Money, Banking and Monetary Policy in the Light of Islamic Teachings (2nd ed.). The Islamic Foundation.

Choudhury, M. A. (1986). An Islamic Approach to the Theory of Consumer Demand. In M. A. Choudhury (Auth.), Contributions to Islamic Economic Theory: A Study in Social Economics (1st ed., pp. 23-32). Palgrave Macmillan - Macmillan Publishers.

Choudhury, M. A. (1986). Macro-Economic Relations in the Islamic Economic Order. In M. A. Choudhury (Auth.), Contributions to Islamic Economic Theory: A Study in Social Economics (1st ed., pp. 166-188). Palgrave Macmillan - Macmillan Publishers.

Hasan, M. A. and Siddiqi, A. N. (1996). Is Equity-Financed Budget Deficit Stable in an Interest Free Economy? In M. A. Mannan (Ed.), Financing Development in Islam (1st ed., pp. 139-160). The Islamic Research and Training Institute (IRTI).

Hasan, Z. (1985). Comments. Journal of Research in Islamic Economics, 2(2), 71-73.

Hasan, Z. (1990). Comments. Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics, 2(1), 91-100.

Hasan, Z. (2005). Treatment of Consumption in Islamic Economics: An Appraisal. Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics, 18(2), 29-46.

Hasan, Zubair (2016). Treatment of Consumption in Islamic Economics: An Appraisal. In H. Ahmad, Z. Hasan (Eds.), Macroeconomics from An Islamic Perspective: Theoretical and Contemporary Issues (1st ed., pp. 145-167). The Islamic Research and Training Institute.

Hussain, M. (1994). A Comprehensive Macroeconomic Income Determination Model for an Islamic Economy. The Pakistan Development Review, 33(4), 1301-1314.

Iqbal, M. (1985). Zakah, Moderation and Aggregate Consumption in an Islamic Economy. The Journal of Research in Islamic Economics, 3(1), 45-61.

Iqbal, M. (1998a). Macro-Consumption Theory in an Islamic Economic Framework. In M. M. Kahf (Ed.), Lessons in Islamic Economics (1st ed., Vol. 1, pp. 261-276). The Islamic Research and Training Institute.

Iqbal, M. (1998b). Zakah, Moderation and Aggregate Consumption in an Islamic Economy. In M. M. Kahf (Ed.), Lessons in Islamic Economics (1st ed., Vol. 1, pp. 277-298). The Islamic Research and Training Institute.

Kahf, M. M. (1980). A Contribution to the Theory of Consumer Behaviour in an Islamic Society. In K. Ahmad (Ed.), Studies in Islamic Economics (1st ed., pp. 19-36), The Islamic Foundation.

Kahf, M. M. (1982). Saving and Investment Functions in A Two-Sector Islamic Economy. In M. Arrif (Ed.), Monetary and Fiscal Economics of Islam (pp. 107-124), The International Centre for Research in Islamic Economics.

Kahf, M. M. (1992). The Theory of Consumption. In Sayyid T., A. Ghazali, S. Agil (Eds.), Readings in Microeconomics: An Islamic Perspective (1st ed., pp. 61-68). Longman Malaysia.

Kahf, M. M. (1992). A Contribution to the Theory of Consumer Behaviour in an Islamic Society. In Sayyid T., A. Ghazali, S. Agil (Eds.), Readings in Microeconomics: An Islamic Perspective (1st ed., pp. 90-104). Longman Malaysia.

Khan, M. S. (1986). Islamic Interest-Free Banking: A Theoretical Analysis. International Monetary Fund Staff Papers, 33(1), 1-27.

Khan, M. F. (1984). Macro Consumption Function in an Islamic Framework. Journal of Research in Islamic Economics, King Abdullaziz University, 1(2), 3-25.

Khan, M. F. (1986). Macro Consumption Function in an Islamic Framework. In M. A. Choudhury (Auth.), Contributions to Islamic Economic Theory: A Study in Social Economics (1st ed., pp. 140-165). Palgrave Macmillan - Macmillan Publishers.

Khan, M. F. (1990). Comments. Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics, 2(1), 101-105.

Khan, M. F. (1992). Macro Consumption Function in an Islamic Framework. In A. M. Sadeq (Ed.), Financing Economic Development: Islamic and Mainstream Approaches. (1st ed., pp. 58-80). Longman Malaysia.

Khan, M. F. (1992). Theory of Consumer Behavior in Islamic Perspective. In A. Ahmad and K. R. Awan (Eds.), Lectures on Islamic Economics (1st ed., pp. 169-184). The Islamic Research and Training Institute.

Khan, M. F. (1992) Theory of Consumer Behaviour in an Islamic Perspective. In Sayyid T., A. Ghazali, S. Agil (Eds.), Readings in Microeconomics: An Islamic Perspective (1st ed., pp. 69-80). Longman Malaysia.

Khan, M. F. (1995). Theory of Consumer Behaviour in the Islamic Perspective. In M. F. Khan (Auth.) Essays in Islamic Economics (1st ed., pp. 29-44). The Islamic Foundation.

Khan, M. F. (1995). The Macro Consumption Function in an Islamic Framework. In M. F. Khan (Auth.) Essays in Islamic Economics (1st ed., pp. 45-74). The Islamic Foundation.

Khan, M. F. (1997) Macro Consumption Function in an Islamic Framework. In M. M. Kahf (Ed.), Economics of Zakah: A Book of Readings (1st ed., pp. 65-108). The Islamic Research and Training Institute.

Mahdi, S. I. (1985). Comments. Journal of Research in Islamic Economics, King Abdullaziz University, 2(2), 67-70.

Mannan, M. A. (1984). Consumption Function: Its Nature and Scope in an Islamic Economy. in: M. A. Mannan (Auth.), The Making of Islamic Economic Society: Islamic Dimensions in Economic Analysis., (pp. 283-305), International Association of Islamic Banks and International Institute for Islamic Banking and Economics.

Metwally, M. M. (1981). Macroeconomic Models of Islamic Doctrines. J. K. Publishers.

Mukerji, B. (1980). A Macro Model of the Islamic Tax System. The Journal of Indian Economic Review, 15(1), 65-74.

Sattar, Z. (1989). Interest-Free Economics and the Islamic Macroeconomic System. Economic and Social Review, 27(2), 109-138.

Siddiqi, M. N. (1992). Islamic Consumer Behaviour. In Sayyid T., A. Ghazali, S. Agil (Eds.), Readings in Microeconomics: An Islamic Perspective (pp. 49-60). Longman Malaysia.

Tahir, S. (1989) Toward a Theory of Aggregate Output, Income, and Economic Inequalities Determination in an Islamic Economy. The Journal of Economics, Management and Accounting, 2(2), 95-108.

Tahir, S. (1992). A Contribution to the Theory of Determination of Aggregate Output, Income and Economic Inequalities in an Islamic Economy. In A. Ahmad and K. R. Awan (Eds.), Lectures on Islamic Economics (1st ed., pp. 289-320). The Islamic Research and Training Institute.

Tahir, S. (2016). Data Requirements for Macroeconomic Analysis from The Islamic Perspective. In H. Ahmad, Z. Hasan (Eds.), Macroeconomics from An Islamic Perspective: Theoretical and Contemporary Issues (1st ed., pp. 41-54). The Islamic Research and Training Institute.

Tagel-Din, S. I. (1984). Comments. Journal of Research in Islamic Economics, 2(1), 51-54.

Zaman, A. (1992). Towards Foundations for an Islamic Theory of Consumer Behaviour. In Sayyid T., A. Ghazali, S. Agil (Eds.), Readings in Microeconomics: An Islamic Perspective (pp. 81-89). Longman Malaysia.

Zangeneh, H. (1995). A Macroeconomic Model of an Interest-free System. The Pakistan Development Review, 34(1), 55-68.

Zarqa, M. A. (1992). A Partial Relationship in a Muslim's Utility Function. In Sayyid T., A. Ghazali, S. Agil (Eds.), Readings in Microeconomics: An Islamic Perspective (1st ed., pp. 105-112). Longman Malaysia